تواصل حملة رفع المخلفات بمديريات أمانة العاصمة

■ صنعاء - «الميثاق»:
للاسبوع الثاني على التوالي تتواصل بجميع مديريات العاصمة صنعاء حملة رفع المخلفات الصلبة من مخلفات البناء والعشوائيات وفوضى الباعة المتجولين.

وقال محمد الغربي عمران وكيل أمانة العاصمة: إن الحملة تاتي تنفيذاً لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية الخاصة بتفعيل إجراءات وخطط الحفاظ على البيئة وإبراز المعالم الجمالية والحضارية التي تزخر بها عاصمة اليمن الاولى.

وقال مدير مكتب الاشغال بالأمانة الاخ عائض الشميري ان الحملة تاتي تزامناً للحملات السابقة التي تترجم طموح قيادة أمانة العاصمة وإبراز معالمها الجمالية.. ودعا الشميري المواطنين الى الالتزام بعدم رمي المخلفات في غير أماكنها وإبلاغ الجهات المختصة عن المخالفين لقانون البناء رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠م.

هذا وقد انجزت مديريات «آزال، صنعاء القديمة، التحرير، الصافية» مهمتها بنجاح كبير برفع عدد من الاطنان من الاتربة والمخلفات الاخرى.■

محافظ حضرموت لـ«الميثاق»:

تخصيص 41 مليارا لإعادة إعمار محافظتي حضرموت والمهرة

■ أكد محافظ حضرموت سالم احمد الخنبشي أن صندوق إعمار محافظتي حضرموت والمهرة - سيشرع قريباً في العمل الميداني وتنفيذ توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية بسرعة تعويض ومعالجة أضرار كارثة السيول الأخيرة.

كتب/صلاح العجيلي

وقال الخنبشي في حديث لـ«الميثاق»: عملياً نحن بدأنا بالمعالجة منذ اليوم الاول للكارثة من خلال عمليات الانقاذ والاغاثة والايواء وهي المعالجة الاولية التي من واجبنا القيام بها كسلطة ومن ثم قيامنا بعمليات الحصر والتدقيق.. وتقديم المساعدات المالية المقدمة من فخامة الاخ علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية والمقدرة بـ١٠٠ الف ريال لكل اسرة متضررة حيث تم صرف ٢٥٠ مليون ريال لمتضرري الوادي وفقاً للكشوف المرفوعة من السلطة المحلية بالوادي.. اما فيما يتعلق بصرف المساعدات المالية -لمديريات الساحل فإنه سيتم قريباً بعد الانتهاء من عملية التدقيق في الكشوف مشيراً الى أن هذه المبالغ هي عبارة عن مساعدة ولا علاقة لها بالتعويضات، اما فيما يتعلق بالمتضررين من كارثة الامطار والسيول الأخيرة فإنه قد تم توجيه الجهات ذات العلاقة بضمهم الى الحالات السابقة وسيعاملون نفس معاملة المتضررين من الكارثة السابقة.

وحول أسباب تاخر المعالجات قال الأستاذ احمد سالم

حددنا الساحات المخصصة لبناء المساكن وقريباً سنبدأ العمل ميدانياً لتعويض المتضررين

قريباً سيتم صرف ١٠٠ ألف لكل متضرر بساحل حضرموت

الخنبشي: لم نتاخر كثيراً على المتضررين ومعالجة المساكن التي دمرت والاجراءات مستمرة علماً أننا قمنا وبمساعدة من المواطنين الخيرين بتحديد المساحات الأرضية التي يمكن أن تقام عليها مباني التعويضات للمنكوبين وكذا اعداد التصاميم والنماذج للمساكن المقترح بناؤها وجداول الكميات والاسعار ولم يتبق سوى بدء الصندوق في عمله وسنشرع مباشرة في التنفيذ. وفيما يتعلق بجديد صندوق الاعمار قال: صندوق اعمار محافظتي حضرموت والمهرة انشئ بقرار جمهوري، وله مجلس ادارة برئاسة دولة الأخ الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء وعضوية محافظي حضرموت والمهرة وعدد من الوزارات ذات الصلة والشخصيات الاجتماعية.. وقد عقد المجلس ثاني اجتماع له في نهاية يناير الماضي حيث وقف أمام عدد من القضايا ومن بينها كيفية البدء في عملية الاعمار واتخذ عدداً من القرارات كان ابرزها تكليف المدير التنفيذي للصندوق بإعداد خطة عمل الصندوق، وكذا اقرار الموازنة التشغيلية للصندوق بالاضافة الى اقرار موازنة التدخل السريع، ونامل أن يبدأ العمل قريباً.

□ سالم الخنبشي

وعن حجم ميزانية الصندوق أوضح الأخ محافظ حضرموت أن المبالغ الممولة للصندوق هي من الحكومة والدول الشقيقة والمنظمات والشخصيات الاجتماعية الخيرة وتبلغ قرابة ٤١ ملياراً و٨٠٠ مليون ريال.. وسيتم توجيهها لاعادة اعمار محافظتي حضرموت والمهرة.

مشيراً الى أن ما تسببت به الكارثة لم يكن بالأمر العادي والهين.. فالاضرار كانت بالغة ووصلت الى حد الدمار في بعض مناطق ومديريات المحافظة.. ولهذا فإن أمر المعالجة لهذه الاضرار لم ولن يكون ايضاً بالأمر السهل برغم كل الجهود التي تبذلها السلطة المحلية بالمحافظة والسلطة المركزية، وفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح شخصياً ومنذ اليوم الاول للكارثة وحتى اليوم.. مؤكداً أن اعادة الاعمار تحتاج الى كثير من الدقة في اجراءاتها الفنية والادارية والتنفيذية ونريدها معالجة حقيقية لمشكلات ابناء المحافظة الذين تعرضوا لهذه النكبة ولا نريدها على طريقة سباق الماراثون كما يريدها أولئك الذين لا هم لهم سوى ممارسة تلك الأساليب الملتوية ولكسب ود بعض الناس ودون مراعاة لما قد تنجم عنه ممارساتهم تلك.

المتضررون من الأمطار الأخيرة سنقوم بتعويضهم

وقال محافظ حضرموت سالم الخنبشي: نؤكد للجميع أن مسئولياتنا تجاه هذه القضية هي مسئولية انسانية واخلاقية ودينية قبل أن تكون سياسية واعتقد أن معالجة اضرار الكارثة واعادة الاعمار هي مسئولية السلطة بدرجة رئيسة والخيرين من أبناء المحافظة الذين أبدوا استعدادهم للمشاركة في اعادة الاعمار.

مختتماً حديثه بالقول: لا يرضينا مطلقاً أن يظل مواطنو المحافظة يعانون من هذه المشكلة طويلاً ونعدهم بإجراءات عاجلة ان شاء الله.. أما فيما يتعلق بالخيام الموزعة ليست هي الحل لكنها الحل الوقتي الذي تسلكه جميع الدول في العالم التي تتعرض لمثل هكذا كوارث ومع ذلك فإننا لاحظنا أن معظم الذين صرفت لهم الخيام لا يسكنون فيها.■

صلاحياتها لا تتعدى بناء مدرسة

السلطة المحلية.. تجربة تتحدى كوابح المركزية

■ على مدى السنوات الماضية من عمر تجربة السلطة المحلية برزت بجلاء عوامل صعبة وتحديات جمة لاتزال تشكل عائقاً قوياً يحول دون الانتقال الى نظام الحكم المحلي وانهاء المركزية الشديدة أو الحد منها باتجاه بناء الدولة الحديثة.

فالتسلط المركزي موجود والتعارض القانوني قائم وفوضى نقل الصلاحيات من الوزارات الى المحافظات ومن ثم الى المديريات- ضف الى ذلك ضعف كفاءات وقدرات أعضاء هذه المجالس والقصور والاختلالات القائمة، كلها تحديات بارزة اعاقت دور المجالس المحلية منذ الوهلة الأولى ومازالت ويزيد ذلك عدم رضى المواطن عما حققته خصوصاً وأنها لاتزال ضعيفة ولم تستطع اثبات قدرتها وكفاءتها في تجاوز المشكلات ومعالجة السلبيات التي تنخر.. وحول ذلك كان لنا هذا التحقيق:

تحقيق/ بليغ الحطابي -محمد الشامي

الصلاحيات لاتزال محل نزاع وتخضع للفوضى

يرى عبدالوهاب الهجري -من ابناء محافظة عمران- ان المجالس المحلية اخفقت في خدمة المجتمع وفق ما كان مأمولاً منها.. وتدني فعلها وفاعليتها في تنمية المجتمعات المحلية بسبب تجاهلها كما يقول عن إعداد الخطط والبرامج التنموية وفقاً لاحتياجات ومتطلبات المديريات.. وذلك نتيجة للعشوائية وغياب ثقافة المشاركة المجتمعية في تخطيط التنمية وتحديد احتياجات المناطق والمديريات وفقاً لما هو ملح واولوي.

مؤكداً أن تلك الممارسات خلقت فجوات كبيرة بين الناس من جهة والمجالس المحلية من جهة أخرى نتج عنها حالة من التذمر المحلي والمجتمعي وتحميل احدهما الآخر مسئوليات الفشل والاخفاق في تنفيذ خطط وبرامج التنمية.

نقص توعوي

حالة التردي تلك لم تكن لتحدث -حسب الأخ صالح الخطابي من أمانة العاصمة لو كان لدى هذه المجالس الوعي الكافي بالمهام والمسئوليات والاختصاصات التي منحها القانون رقم ٤ للعام ٢٠٠٠م الخاص بالسلطة المحلية وتعديلاته وايضاً لائحته التنفيذية، ويؤكد أن ذلك كان من الأسباب الرئيسية لحالات الاخفاق والفشل في أمور كثيرة كان يمكن تجاوزها بالرجوع قليلاً الى القانون والصلاحيات الممنوحة والشراكة الفعالة مع المجتمع التي يؤكد عليها في أكثر من نص ومادة.

شروط الاستدامة

وتشير في السياق ذاته الأخت فتحية صبارة - محافظة عمران- الى أهمية العمل المتوازي لهذه المجالس مع المجتمعات باعتبارها شرطاً من شروط النجاح واستدامة التنمية والمشروعات الخدمية.

وتضيف أن استثمار جهود وامكانات المجتمع المتاحة في تحقيق التنمية المستديمة القائمة على قاعدة المشاركة وحق افراد المجتمع في ممارسة الرقابة والمساءلة المجتمعية على كافة الانشطة والمشاريع المنفذة يمثل عاملاً رئيساً لنجاح خطط التطوير والنمو والتحديث.

عوائق مناطقية

وفي ذات الاتجاه تؤكد قيادات في المجالس المحلية بالمحافظات أن تلك التحديات أصابت بعض انشطة المجالس بالشلل والاعاقة وبعضها تعيش حالة صراع وتوتر وغيرها من السلبيات التي تعيق عجلة النمو في البلاد.. وبهذا الخصوص يرى محافظ مارب الأخ ناجي علي الزايدي أن ذلك يرجع لعدم التشبع بمفهوم التكامل والتجانس لمهام السلطات المحلية في اكثر من منطقة ومديرية، وايضاً انعدام التاهيل والتدريب والتثقيف المستمر لاعضائها.. ويقول: هناك اعتبارات مناطقية تؤدي الى احتدام خلافات داخل المجالس المحلية نفسها كما هو حاصل في بعض مجالس مارب نتيجة نقص الفهم والوعي الكافي بهذه التجربة.

تراكم المشاكل

ويعترف أمين عام محلي محافظة عمران صالح المخلوس بوجود قصور وتجاوزات في أداء المجالس المحلية سيما في المديريات وعدم انضباط اعضائها الأمر الذي ساهم في تراكم المشاكل الاجتماعية وتعثر المشاريع التنموية ومطالب واحتياجات المواطنين وتصديرها الى المحافظة وهو ما يمثل عبئاً كبيراً عليها.

ويقول المخلوس: هناك لامبالاة من بعض اعضاء المجالس وقصور في فهم القوانين واللوائح المنظمة لاعمالها، الى جانب تدني حالة الانضباط الإداري.

واستبعد ان تكون اعمال وانشطة المجالس المحلية موسمية.. مشيراً إلى أن عملها في الاساس وطبقاً لقانون السلطة المحلية هو عمل الهيئة الإدارية ومربوط بدوام يومي واجتماعات نصف شهرية..

من جانبه اكد سالم الهميس أمين عام محلي محافظة شبوة ان المجالس المحلية اصبحت مرجعية للمواطن في الوحدات الإدارية سواء على مستوى المحافظة او المديرية وصار كل ما يهم او يرتبط بالمواطن من اختصاص هذه المجالس المنتخبة من أصغر تجمع سكاني الى أكبره.. وبالتالي فهي المخططة والمقيمة للاحتياجات والمنفذة للمشاريع.

بعضها تمارس المركزية.. وأخرى تكف عن المشاركة المجتمعية

دور.. وانطلاقة

أما الاخ امين حمود الصعر عضو محلي محافظة عمران - فيطالبها ببذل مزيد من الجهود لتوسيع نطاق خدمات التنمية الاساسية ومع التركيز اكثر على المناطق المحرومة والمعدمة..

ويشير إلى أن المجالس المحلية انطلاقة نوعية تاسست على أساسها نجاحات وشواهد تنموية عظيمة وجهودها ملموسة وقد ساهمت الى حد كبير في حل كثير من المشاكل وتوفير احتياجات معظم المناطق في الجمهورية.. وهو ما ينبغي الحفاظ عليه وتعزيز مساراته الاخرى بانتهاج علاقة التكامل والتضافر من أجل مستقبل افضل وحكم محلي واسع الصلاحيات..

نوعية المواطن..

في حين يرى عضو محلي مديرية ازال بامانة العاصمة علي عبدالله القوسي ضرورة زيادة وعي المواطن وتثقيفه وتوسيع مداركه بمنظومة عمل هذه المجالس خاصة في جانب تلبية احتياجاته بما يمكنه من الاسهام بفاعلية لتنفيذ خطط التنمية في ظل وجود لوائح عمل تحدد المهام والاختصاصات بصورة واضحة ودقيقة.

تلمس الهموم

لا ينكر المواطنون الذين استطلعنا أراءهم دور المجالس المحلية في تعزيز مسيرة التنمية بإيجاد وتنفيذ عدد من المشروعات الخدمية، غير أنهم يرون أن دورها لا يجب ان يتركز على هذه دون تلمس همومهم وتعزيز حضورهم لخدمة قضايا المجتمع الملحة ومنها كما يقول نجيب شبيل - أمانة العاصمة - القيام بإجراءات تحد من الظواهر السلبية السائدة في المجتمع والتي تسبب حالات قلق وتهديد عام لأمن ومستقبل استقرار البلد بشكل عام. ومن ذلك حالات التقطع والاختطافات والثار وغيرها من السلبيات..

عجز

أما الاخ عبدالغني مهيوب من مديرية العدين محافظة إب فيتهم المجالس المحلية بالعجز عن ضبط التلاعب بالأسعار من قبل التجار الجشعين سيما في المناطق والقرى النائية.

اختلالات

ويبين خالد سالم نميران - محافظة مارب- عجز المحليات عن ضبط العملية التعليمية والصحية التي تعاني من اختلالات وعدم استقرار في كثير من المدارس والوحدات الصحية.. اضافة الى عدم ملامسة اعضائها لاحتياجات الناس الملحة من مشاريع المياه النقية الصالحة للشرب ولا مبالاتها لحالة الجفاف.. لأنها قامت بتعطيل الفقرة القانونية الخاصة بدعم المبادرات الذاتية التي يتضمنها قانون السلطة المحلية..

من جانبه يؤكد الاخ سالم الهميس نائب محافظ شبوة أن نقص الامكانات أدى الى قصور أداء وفاعلية المجالس المحلية ونشر تاثيرها التنموي والخدمي.

وقال: كل ما يعطى لهذه المجالس هو دعم مركزي ضئيل لا يفي بحجم الخطط والبرامج الطموحة ولا حتى بتطلعات المواطنين الذين ينتظرون توفير متطلباتهم واحتياجاتهم من المشاريع والخدمات.. هذا الى جانب إيرادات مشتركة وإيرادات محلية قليلة ومعظم المديريات ينعدم فيها مثل تلك الموارد، وبالتالي يفرض على مسؤول هذه المجالس وأعضائها تبني مشاريع صغيرة كالمدارس والمراكز الصحية وأعمال الصيانة وغيرها لقلة الامكانات ويجعلها في موقف العاجز عن تلبية احتياجات الناس في مختلف المناطق.

ويؤكد الهميس ان قضية نقل الصلاحيات من المركز الى المحافظات ومن ثم المديريات لاتزال محل نزاع وفوضى، وتمسك المكاتب المركزية باختصاصاتها ادى الى نتائج عكسية على صعيد تعثر المشاريع التنموية.. هذا الرأي يدعمه الاخ حزام الرميم عضو محلي مديرية شعوب بامانة العاصمة الذي يؤكد ان تعثر أكثر المشاريع هو ناتج عن التنازع في الاختصاصات والمهام ، فعلى الرغم من توجيهات رئيس الجمهورية المتكررة للحكومة باعطاء المزيد من الصلاحيات للمجالس المحلية.. الا أن هذه المجالس لاتزال عاجزة عن امتلاك تلك الصلاحيات..

نتيجة طبيعية

وحول هذه التضاربات والتحديات سألنا النائب محمد الصبري عضو لجنة السلطة المحلية بمجلس النواب فقال: ان استمرار تلك المنازعات والاختلافات نتيجة طبيعية كون السلطة المحلية انتزعت من بين فكي السلطة المركزية - صلاحياتها مما ادى الى حساسية الوضع واستمرار ذلك النزاع. الذي يواجه اليوم انتقادات كثيرة خاصة فيما يتعلق بالجوانب الفنية وعند تنفيذ المشاريع ما يؤدي الى قصور فني.

مشيراً الى الحاجة الماسة الى إقامة دورات تاهيلية وتدريبية لجميع أعضاء ومسؤولي السلطة المحلية والمكاتب التنفيذية بالمديريات والمحافظات.. بما يمكنهم من استيعاب المهام والاختصاصات المناطة بهم وقال: إن المجالس المحلية تستعين بعناصر غير مؤهلة كموظفين وغيرهم باستثناء المدن الرئيسة في بعض المحافظات ، أما المديريات فمنعدمة تماماً.. وقد تاكد أن بعضهم لا يجيدون سوى القراءة، والكتابة.. وهذه من عيوب القانون الموجودة حالياً.

عيوب قانونية

هناك ما يزيد عن (٧٠) قانوناً ولائحة تنفيذية تتعارض مع ما تضمنه قانون السلطة المحلية الذي مايزال هو الآخر حسب قانونيين - بحاجة الى تعديلات جديدة مواكبة للتطورات باتجاه الانتقال الى الحكم المحلي وفق رؤية فاعلة لإعادة بناء الدولة من الناحية الإدارية على وجه التحديد بما يعزز من مداميك الدولة الحديثة.

ويتفق أمين محلي شبوه سالم الهميس مع ما أورده البرلماني الصبري مع واحدة من الإخفاقات القانونية او العيوب في قانون السلطة المحلية بقوله: إن القانون أوجد مجالس محلية غير مؤهلة سيما في المديريات، حيث اشترط فيمن يرشح نفسه للعضوية أن يجيد القراءة والكتابة فقط.. وهو الامر الذي أوجد مجالس غير مؤهلة وغير قادرة على استيعاب وتفهم احتياجات الناس.

ويرى الهميس ضرورة إيجاد جهاز فني مؤهل على أقل تقدير، مستشارين وفنيين يعملون الى جانب المجالس المحلية.. لافتاً الى قيام محلي شبوة باستحداث جهاز تنفيذي مؤهل يفي بالحد المعقول من المتطلبات، لكن في ظل قلة الإمكانات سواء المركزية او الإيرادية يصعب إيجاد مثل تلك الأجهزة في المديريات البعيدة والمناطق النائية.. ولهذا نجد الانتقادات كثيرة على أداء تلك المجالس والاخفاقات متوالية..

خلاصة

ويبقى الباب مفتوحاً على مصراعيه لإمكانية تجاوز هذه المجالس للمعوقات والتحديات التي تحد من فاعليتها وتحمل أعباء مسؤولياتها في النهوض بالوطن والايفاء بالمتطلبات التطويرية للمجتمع والالتفات الى الدور المجتمعي المغيب بفعل الاستئثار الشخصي (والأنا) التي تعتري نشاطات عدد من المجالس.. والعمل على إيجاد وخلق دور مجتمعي داعم ومساند لتحقيق أعلى معدلات للنمو باتجاه تنمية محلية واقتصادية واستثمارية افضل واقوى.■

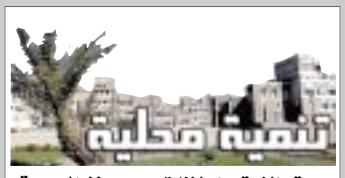

يتم الاستعداد لإنارة جميع عزل المديرية

تنفيذ 9 مشاريع طرق و10 مدارس بوصاب

■ ذمار-«الميثاق»:
■ نفذ المجلس المحلي بمديرية وصاب السافل محافظة ذمار خلال الفترة الماضية عدداً من المشاريع التنموية والخدمية التي من شانها الارتقاء باوضاع المواطنين وتلبية طموحاتهم واحتياجاتهم في جميع المجالات.

وقال أمين عام المجلس المحلي بالمديرية الاخ عبده سعد الفقيه: إن المديرية حظيت بانجاز ٩ مدارس في عدد من العزل والقرى اضافة الى تنفيذ ٥ مشاريع تربوية أخرى يجري تنفيذها حاليا.. فيما يجري تنفيذ مشروعين صحيين الى جانب ٥ وحدات صحية تلبي خدمات واحتياجات المواطنين في عدد من العزل.

موضحاً أن قيادة المجلس المحلي تسعى الى تحويل المركز الصحي بمركز المديرية «الأحد» الى مستشفى ريفي مزود بكافة المستلزمات الطبية والاجهزة الفنية الخاصة ..وفي الجانب الزراعي لفت الى أن المجلس نفذ نحو ١٠ مشاريع زراعية من الحواجز والسدود ويجري حالياً تنفيذ مشروعين في الري وحماية التربة من الانجراف.. أما الطرقات فقد تم شق ٩ طرقات لعدد من العزل والقرى حيث مثلت انجازاً عظيماً للمواطنين والمديرية في تسهيل حركة التنقلات وانجاز المهام التنموية وغيرها.. الى جانب ٤ مشاريع أخرى عبارة عن تحسين ورصف بعض الطرقات.

وفي الكهرباء اكد أمين عام المجلس المحلي بمديرية وصاب أن المديرية ستشهد أكبر مشروع للشبكة الكهربائية والتي ستغطي ١٤ عزلة بشكل كامل اضافة الى عدد من القرى المجاورة من مديرية وصاب العالي حيث يجري حالياً مواصلة العمل في ربط وتمديد خطوط الشبكة لعدد من العزل كما تم تشغيل المولد الكهربائي بمركز المديرية الذي يغطي ٩ عزل وتم ايضاً مؤخراً استلام التوسعة لمشروع كهرباء بني حطام الذي سيشمل ٤ عزل ويتم حالياً استقبال طالبي الاشتراك من المواطنين.

□ □ □

إجراءات لمنع الاستيلاء على أراضي الدولة بلحج

■ شدد اللقاء التشاوري لقيادات السلطة المحلية، والقضاء، والأشغال العامة، والأمن وهيئة الأراضي، بمحافظة لحج بضرورة تكاتف الجهود وتضافرها من أجل انهاء ظاهرة الاستيلاء والاعتداد على أراضي الدولة والاستثمار بالمحافظة والتي أصبحت مصدر قلق لأهالي وأبناء المحافظة.. وأكد أمين المجلس المحلي بلحج علي حيدره ماطر أن المشكلة حدت كثيراً من التوجهات العملية نحو عملية التنمية والنهوض للمحافظة.. كما صارت تشكل بيئة طاردة للاستثمار والمستثمرين.

وطالب حيدره الجميع ببذل أقصى الجهود للحد من تفاقم الهجمة على أراضي المحافظة وايقاف الاستحداثات البنائية التي أجريت في بعض الأراضي.

وبعد نقاش مستفيض للجهات المعنية خرج اللقاء بالتاكيد على ضرورة رفع اسماء بالمخالفين والمعتدين على أراضي الدولة دون وجه حق لإحالتهم للجهات الأمنية القضائية لينالوا جزاءهم الرادع.■